الرقابة الدولية والإقليمية علي الانتخابات في المملكة المغربية منذ عام 2011

أ. محمود محمد صلاح الدين(*)

أ.د. صبحي قنصوة(**) أ. د. سلوي السعيد(***)

- **ملخص:**

تسعي هذه الدراسه إلي تحليل الرقابة الدولية والإقليمية علي الانتخابات في المملكة المغربية منذ 2011، وذلك لتقييم دور هذه الرقابة من حيث مدي التزامها بالمعايير وعدم تحيزها، وهل يمكن استخدام هذة الرقابة كوسيلة ضغط من الدول الكبري علي الدول الأفريقية، وهل يمكن تسييس تقارير مراقبة الانتخابات وتأثير ذلك علي النتائج النهائية للانتخابات. كما تسعى الدراسة للإجابة عن تساؤل رئيسي مفاده: هل تكون الرقابة الانتخابية حلاً مناسبًا لضمان سلامة العملية الانتخابية ونزاهتها أم أنه يمكن التحايل على عمل المراقبين وإفراغها من مضمونها الحقيقي؟ وتركز الدراسة على عمل الرقابة الانتخابية.

- **Abstarct:**

This study seeks to analyze the international and regional oversight of elections in the Kingdom of Morocco since 2011, in order to assess the role of this oversight in terms of the extent of its adherence to standards and its impartiality, and whether this oversight can be used as a means of pressure from the major countries on African countries, and whether the results of monitoring elections can be politicized and the impact of So on the final results of the elections. The study also seeks to answer a major question: Is electoral monitoring an appropriate solution to ensure the integrity and integrity of the electoral process, or is it possible to circumvent the work of observers and empty it of its true content? This study focuses on the work of electoral oversight.

(*) باحث دكتوراه بقسم السياسة والاقتصاد – كلية الدراسات الأفريقية العليا– جامعة القاهرة

(**) أستاذ العلوم السياسية كلية الدراسات الأفريقية العليا– جامعة القاهرة

(***) رئيس قسم العلوم السياسية– جامعة قناة السويس

- **مقدمة**

إن عملية الرقابة علي الانتخابات تعتبر واحدة من أبرز المهام التي تبناها المجتمع الدولي لضمان إجراء انتخابات حرة ونزيهة، فالمجتمع الدولي لا يعترف بمشروعية الانتخابات الغير حرة ونزيهة، ومن أجل ضمان نزاهة العملية الانتخابية في المملكة المغربية أقر الدستور التونسي الرقابة او الملاحظة علي الانتخابات. ومن أجل الإلمام بدور الرقابة الدولية في تحقيق انتخابات حرة ونزيهة ، فقد تم تقسيم هذة الدراسة الي مبحثين:

المبحث الأول: بعثات الرقابة الدولية والإقليمية علي الانتخابات البرلمانية في المملكة المغربية 2011-2021.

المبحث الثاني: تقييم المراقبين للعملية الانتخابية في المملكة المغربية 2011-2021.

أولاً- أهمية الدراسه:

هي مدى الالتزام بالإطار القانوني للانتخابات في المملكه المغربيه وفي مقدمته الدستور والقانون الانتخابي وقانون الأحزاب والقوانين الأخرى ذات العلاقة، ومدى تطبيق المعايير الدولية لنزاهة وشفافية الانتخابات.

ثانياً- إشكالية الدراسة:

وتتمثل في دراسة ونحليل الرقابة الدولية والإقليمية علي الانتخابات في المملكة المغربية، وذلك لتقييم دور هذة الرقابة من حيث مدي التزامها بالمعايير وعدم تحيزها، وهل يمكن استخدام هذة الرقابة كوسيلة ضغط من الدول الكبري علي الدول الأفريقية، وهل يمكن تسييس تفارير مراقبة الانتخابات وتأثير ذلك علي النتائج النهائية للانتخابات.

ثالثاً- تساؤلات الدراسة:

وتسعى الدراسة للإجابة عن تساؤل رئيسي مفاده: هل تكون الرقابة الانتخابية حلاً مناسبًا لضمان سلامة العملية الانتخابية ونزاهتها ام أنه يمكن التحايل على عمل

المراقبين وإفراغها من مضمونها الحقيقي؟ وتركز هذه الدراسة على عمل الرقابة الانتخابية.

رابعاً– منهج الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة علي منهج اقراب تحليل الدور بمعني الدور المتصور للرقابة الدولية والإقليمية علي الإنتخابات، وكذلك الدور الفعلي لهذة الرقابة علي الانتخابات في المملكة المغربية .

خامساً– الإطار المكاني والزماني:

أ. المجال الزمني:

حددت الإطار الزمني للدراسة منذ 2011 ويعود سبب اختيار هذه الفترة إلى الاحتجاجات الشعبية وما اعقبة من اصلاح سياسي وتعديل دستوري.

ب. المجال المكاني:

تعتبر المغرب من بين دول الشمال الأفريقي التي سمحت بالرقابة الدولية والإقليمية علي الانتخابات.

المبحث الأول

بعثات الرقابة الدولية والإقليمية علي الانتخابات البرلمانية في المملكة المغربية 2011-2021

يتناول هذا المبحث، الرقابة علي الانتخابات البرلمانية في المملكة المغربية، وذلك من خلال ذكر نبذة عن الانتخابات البرلمانية حيث حصل المغرب علي استقلالة سنة 1956، و جرت اول انتخابات برلمانية سنة 1963 في فترة حكم الملك الراحل الحسن الثاني الذي عرف عهده إجراء ست عمليات انتخابية (1963، 1970، 1977، 1984، 1993 و1997)، أما في عهد الملك محمد السادس، فبدأت بالانتخابات البرلمانية لسنة 2002، تلتها انتخابات 2007 والانتخابات السابقة لآوانها سنة 2011، وانتخابات 2016، وانتخابات 2021، وكذلك المنهجية والانشطة التي قامت بها بعثات الرقابة علي الانتخابات البرلمانية المغربية منذ 2011-2021.

وقد تم تقسيم هذا **المبحث إلي مطلبين:**

المطلب الأول: نبذة عن الانتخابات البرلمانية المغربية 2011-2021.

المطلب الثاني: منهجية وانشطة بعثات الرقابة علي الانتخابات البرلمانية في المغرب.

المطلب الأول: نبذة عن الانتخابات البرلمانية المغربية 2011-2021

حصل المغرب على استقلاله سنة 1956، وأول انتخابات برلمانية كانت سنة 1963، في فترة حكم الملك الراحل الحسن الثاني الذي عرف عهده إجراء ست عمليات انتخابية ،1963، 1970، 1977، 1984، 1993 و1997، أما انتخابات عهد الملك محمد السادس، فبدأت بالانتخابات البرلمانية لسنة 2002، تلتها انتخابات 2007 والانتخابات السابقة لآوانها سنة 2011، وانتخابات 2016، عشر انتخابات برلمانية في تاريخ المغرب منذ استقلاله، اما عن المنظومة الانتخابية تغيرت الكثير من الأشياء في المغرب خلال السنوات الأخيرة، إلا شيء واحد بقي عصيا وجامدا يتعلق الأمر بالمنظومة الانتخابية، والتي تعتبر خطا أحمرأ للأحزاب الذين لم يستطيعوا المطالبة

بتعديلها ودمقرطتهاهذه المنظومة المتكونة من اللوائح الانتخابية والتقطيع الانتخابي ونمط الاقتراع والجهة المشرفة على الانتخابات، يُقِّر الجميع داخليا وخارجيا، أنها لا تسمح لحزب ما، الحصول على الأغلبية، مما يترك المجال مفتوحا للسلطة للتدخل في تشكيل الأغلبيات والحكومات، وكاد يصبح هذا الأمر من "المسلمات" في المغرب إلى درجة أن المغاربة اعتادوا، ليس انتظار نتائج الانتخابات، ولكن أساسا توجيهات السلطة للأحزاب للالتحاق بهذا التحالف أو ذاك، ظاهرة ملفتة نتحدث عنها، وهي تَصَدُّر الأحزاب الوطنية المعارضة للنزال الانتخابي منذ 1997، هكذا حصل حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية على المرتبة الأولى سنة 1997 ب 57 مقعدا ، مكنه من قيادة حكومة التناوب الأولى، ونفس الشيء سنة 2002 ب 50 مقعدا، وقع تراجع في المنهجية الديمقراطية، تلاه حزب الاستقلال سنة 2007 ب 52 مقعدا، ترأس زعيمه، عباس الفاسي، الحكومة، وأخيرا حزب العدالة والتنمية ب 107 مقعدا سنة 2011 ترأس قائد الحزب، عبدالإله ابن كيران، حكومة التناوب الثانية.[1]

تميز تاريخ الاستحقاقات الانتخابية في المغرب منذ سنة 1963 بتجاذب قوتين، ظل القصر يمثل في جميع المراحل، احد أطرافها الأساسية، حيث نجح في كل مرة في إعداد التغييرات والأدوات الحزبية التي جسدت ونفدت اختياراته الأساسية، و تلازمت في جزء هام منها مع إجراء تعديلات دستورية، تميزت الانتخابات التشريعية لسنة 1963 بوضع دستور دون الاستجابة لمطلب المجلس التأسيسي الذي تقدم به كل من حزبي الاستقلال والاتحاد الوطني للقوات الشعبية، بعدما تبين للحكم قوة هذين التنظيمين، استنادا إلى نتائج الانتخابات الجماعية.

أولاً: الانتخابات التشريعية 1977: تميزت بالانفتاح النسبي والمحدود للحكم على أحزاب المعارضة ، كما تبدى ذلك من خلال استعارة القصر لبعض عناصر برنامج المعارضة على المستويين الاجتماعي والاقتصادي، دون التنازل عن

1- معلومات وأرقام حول الانتخابات المغربية، موقع لكم، علي الرابط التالي:
https://lakome2.com/decryptage/49916/

احتكار ممارسة السلطة، فضلا عن احتلال قضية الصحراء لموقع العامل الذي كان وراء إحلال توافق سياسي وتقوية الجبهة الداخلية والعودة للحوار، في أفق تنظيم استحقاقات تم إرجاؤها بسبب الانشغال بقضية الصحراء، إلى جانب أحياء ثقافة التوافق التي كانت وراء قبول فرع الرباط للاتحاد الوطني وحزب التحرر والاشتراكية. الانتخابات التشريعية 1984، سيتعرض التوازن السياسي الداخلي لرجة قوية بفعل التأثيرات الداخلية لملف الصحراء ، بعد الوصول إلى صيغة سياسية للاستقرار، على خلية تقسيم الأدوار بين أغلبية مرتبطة بالملك والمؤسسات ومعارضة أدمجت في البرلمان دون تمكينها من لعب الدور الحكومي ومحاصرتها داخل دور المعارضة المنبرية لعكس احتقانات المجتمع وتوجهاته الكبرى، كما جسدتها أحداث 81 بالخصوص، وتميزت هذه الاستحقاقات بتمديد الولاية التشريعية السابقة بواسطة استفتاء 80، وبروز تشكيلات سياسية جديدة كأحزاب عصمان وأرسلان وبوعبيد عن اليمين، والتقدم والاشتراكية ومنظمة العمل الديمقراطي الشعبي سليلة حركة 23 مارس عن اليسار، هذا الأخير الذي سيتم إقصاؤه بواسطة نظام الكوطا والتقطيع الانتخابي لفائدة الأحزاب الجديدة التي ستسهر أساسا على تطبيق توجيهات برنامج التقويم الهيكلي على المستوى العام والقطاعي. بدورها ستمدد الولاية التشريعية المنبثقة عن هذه الاستحقاقات إلى غاية 1992 لفسح المجال أمام الدبلوماسية المغربية لتنظيم الاستفتاء في الأقاليم الجنوبية.

ثانياً: الانتخابات التشريعية 1993: نظمت في سياق تميز بضعف حدة التوتر المرتبط بالصحراء بعد قيام اتحاد المغرب العربي وتزايد الضغوط الخارجية والداخلية المرتبطة بملف المعتقلين السياسيين وتحقيق الوحدة الموضوعية بين النقابات والحركات الاحتجاجية ، نتيجة تردي الأوضاع السوسيو اقتصادية الداخلية، وحرب الخليج التي فضحت هشاشة النسيج الاقتصادي. وسط هذا المناخ سيتم تشكيل الكتلة الوطنية بعد الإعلان عن مشروع تعديل الدستور، دون أن يستجيب نصه للمطالب الجوهرية المتضمنة في المذكرة التي قدمتها أطراف الكتلة للملك، خاصة المطالب المتعلقة ببلورة سياسة عامة من طرف حكومة تسهر على

تنفيذها، مقابل الاستجابة لمطالب ثانوية، لإبعاد إمكانية المقاطعة إلى جانب ذلك ستظهر أقطاب واصطفافات جديدة وراء ما يسمى بالوفاق والكتلة والوسط، وانتقدت أحزاب الكتلة نتائج الانتخابات ودفعتها إلى تصليب موقفها خلال المفاوضات مع الملك حول تشكيل الحكومة، إلى جانب سفر اليوسفي خارج المغرب وقرار البقاء في المعارضة.[1]

ثالثاً: الانتخابات التشريعية 1997: أُجريت هذه الانتخابات في يوم 14 نوفمبر عام 1997م، وكانت النتيجة هي انتصارا حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، الذي فاز ب 57 من 319 مقعدا في مجلس النواب، ويليه حزب الاستقلال والذي فاز ب 32 مقعداً، والتي تميزت بأنها أرست مبدأ التناوب (أو التداول) في الحكم. فعلى الرغم من المواقف المتباينة للأحزاب بشأن هذه الانتخابات، فقد قام الملك بتكليف الكاتب الأول للاتحاد الاشتراكي (باعتباره الحزب الفائز في الانتخابات) بتشكيل الحكومة الجديدة (وعُرفت بحكومة التناوب التوافقي). كما بلغت نسبة المشاركة في هذه الانتخابات حوالي (58.3%) من المسجلين في اللوائح الانتخابية كذلك فإن تمثيل المرأة في مجلس النواب كان ضعيفاً؛ حيث لم تفز سوى (2) مرشحتان فقط بعضوية مجلس النواب في هذه الانتخابات.

رابعاً: الانتخابات التشريعية 2002: تصدّر حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية نتائج هذه الانتخابات ، محقّقاً 52 مقعداً برلمانياً، فيما عادت الوصافة إلى حزب الاستقلال بـ 48 مقعداً، متبوعاً بحزب العدالة والتنمية ب42 مقعداً، ثم حزب التجمع الوطني للأحرار وأحزاب الحركة الشعبية ب27 مقعداً والحركة الوطنية

1- عبد الرزاق طريبق، الانتخابات التشريعية في المغرب من الاستقلال إلى غاية 2021 ، موقع منارة ، علي الرابط التالي:

https://www.menara.ma/article/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%A%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B4%D8%B1%D9%8A%D8%B9%D9%8A%D8%A9%D9%81%D9%8A%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A7

الشعبية بـ18 مقعداً، وبلغت نسبة المشاركة في هذه الانتخابات 51.6 %، بينها 15 بالمئة من الأصوات ملغاة.[1]

خامساً: الانتخابات التشريعية 2007 : هذه هي ثاني انتخابات برلمانية في عهد العاهل المغربي الملك محمد السادس وشهدت منافسة بين 33 حزباً وعشرات المستقلين على مقاعد البرلمان المؤلف من 325 مقعدا ووفقاً للنتائج النهائية التي أصدرتها الحكومة المغربية ، فوز حزب الاستقلال المغربي المحافظ بمعظم المقاعد في الانتخابات البرلمانية، حيث حصل على 52 مقعدا متقدما على حزب العدالة والتنمية الإسلامي المعارض الذي جاء في المركز الثاني بحصوله على 46 مقعدا، فيما فاز العنصر النسوي بـ 35 مقعداً وهو إنجاز كبير للمرأة المغربية.[2]

جاءت نتائج حزب العدالة والتنمية مفاجأة قبل الانتخابات كانت التوقعات عالية فيما يتعلق بالمكاسب المحتملة للإسلاميين، خاصة على خلفية استطلاعات الرأي المحلية تتوقع ارتفاعًا لا يمكن وقفه لحزب العدالة والتنمية خلال المرحلة الأخيرة من في الحملة الانتخابية ، أعربت قيادة الحزب عن تفاؤل كبير، وصرحت بذلك علناً سبعون إلى ثمانون مقعدا في متناول اليد وأن الحزب سيكون الكتلة الأقوى في البرلمان، حقيقة أن

1- الانتخابات التشريعية يومين قبل الانتخابات.. هذه نتائج الاستحقاقات التشريعية منذ اقتراع شتنبر 2002، موقع 2m.ma، علي الرابط التالي:

https://2m.ma/ar/news/%D9%8A%D9%88%D9%85%D9%8A%D9%86%D9%82%D8%A8%D9%84%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D9%87%D8%B0%D9%87-%D9%86%D8%AA%D8%A7%D8%A6%D8%AC%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AD%D9%82%D8%A7%D9%82%D8%A7%D8%AA%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B4%D8%B1%D9%8A%D8%B9%D9%8A%D8%A9%D9%85%D9%86%D8%B0%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%B9%D8%B4%D8%AA%D9%86%D8%A8%D8%B1-2002-20210906

2- موقع جريدة البيان، 35 امرأة في البرلمان الجديد بينهن صحافية النتائج النهائية تكرس فوز المحافظين في الانتخابات المغربية، موقع جريدة البيان، علي الرابط التالي:

https://www.albayan.ae/one-world/2007-09-11-1.788661

حزب العدالة والتنمية أضاف أربعة مقاعد إضافية فقط في عام 2007 ، وهي زيادة من 42 في عام 2002 إلى 47، أذهل قيادتها واتسمت الشخصيات بلهجة غاضبة واتهامات قاسية للآخرين بشراء الأصوات.[1]

سادساً: الانتخابات التشريعية 2011: وقد أجريت أول انتخابات تشريعية في ظل دستور 2011، في يوم 25 نوفمبر عام 2011م، وذلك عقب الاحتجاجات العامة التي شهدتها المملكة بدايةً من يوم 20 فبراير 2011، تطالب بتغييرات ديمقراطية جذرية. الأمر الذي دعا الملك محمد السادس إلى الإعلان عن إجراء انتخابات تشريعية مبكرة في إطار عملية إصلاح دستوري تشمل منح المواطنين مزيد من الحقوق المدنية الجديدة، وتخلي الملك عن بعض صلاحياته الإدارية، وقد شارك في هذه الانتخابات (26) حزباً سياسياً، حيث تم اعتماد ورقة اقتراع جديدة تشتمل على رمز معين لكل حزب من الأحزاب المشاركة، مما سهل على الناخب وبخاصة الناخب الذي لا يعرف القراءة والكتابة التعرف على الحزب الذي يرغب في التصويت لصالحه. وقد وصفت هذه الانتخابات بأنها ثورة هادئة وتغيير سلمي حقيقي في المملكة المغربية بالتزامن مع الثورات التي شهدتها بعض البلدان العربية، وأُطلق عليها ثورات الربيع العربي كما وصفت هذه الانتخابات بأنها منحت البرلمان شرعية ديمقراطية، وجعلته نابعاً من إرادة الشعب بشكل فعلي، ويشار إلى أن نسبة المشاركة في هذه الانتخابات لم تتعد (45%) من المسجلين في اللوائح الانتخابية، الأمر الذي اعتبرته أحزاب المقاطعة (5 أحزاب) استجابة لدعوتها الشعب إلى مقاطعة هذه الانتخابات.[2]

1- Amr Hamzawy, The results of the 2007 Moroccan parliamentary elections and their implications, **"a research published in the publications of the Carnegie Endowment for International Peace"** (Washington: CARNEGIE ENDOWMENT FOR INTERNATIONAL PEAC September 11, 2007).p.4.5.

2- تطور الحياة النيابية في المملكة المغربية (3)، موقع وزارة الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي- امارات،علي الرابط التالي:

جدول رقم (14)

نتائج الانتخابات البرلمانية المغربية 2011

الحزب	عدد المقاعد
حزب العدالة والتنمية	107
حزب الاستقلال	60
التجمع الوطني للأحرار	52
حزب الأصالة والمعاصرة	47
الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية	39
الحركة الشعبية	32
الاتحاد الدستوري	23
حزب التقدم والاشتراكية	18
حزب العمل المغربي	4
حزب التجديد والإنصاف	2
الحركة الديمقراطية الاجتماعية	2
حزب البيئة والتنمية المستدامة	2
حزب العهد الديمقراطي	2
جبهة القوى الديمقراطية	1
حزب العمل	1
حزب الوحدة والديمقراطية	1
حزب الحرية والعدالة الاجتماعية	1
حزب اليسار الأخضر (المغرب)	1
المجموع	395

المرجع: بعثة المعهد الديمقراطي الوطني ، التقرير النهائي عن الانتخابات التشريعية بالمغرب 25 نوفمبر 2011 **(واشنطن:** المعهد الديمقراطي الوطني، **2011)**.

https://www.mfnca.gov.ae/ar/media/altamkin-newsletter-content/the-evolution-of-parliamentary-life-in-the-kingdom-of-morocco-3/

ممّا سبق نلاحظ أولًا، صعود شعبية الأحزاب الليبرالية واليمينية بما يزيد عن الضعف (التجمع – الاستقلال) مع ثبات نسبي عند (الحركة الشعبية – الاتحاد الدستوري). ثانيا، اقتراب القوى اليسارية إلى ما سبق عهدها في انتخابات 2011م (الاتحاد الاشتراكي – التقدم والاشتراكية). ثالثًا، تراجع حزب الأصالة والمعاصرة بمقدار 8%، وخسارة العدالة والتنمية حوالي 90% من مقاعدها، ويعزو خسارة الأصالة والمعاصرة ما بين الأزمات الداخلية، والميل العام نحو الأحزاب التقليدية ما بين اليسار واليمين، بخلاف الأصالة والمعاصرة الذي يجمع عدة حركات وأيدولوجيات متباينة. أما عن خسارة حزب العدالة والتنمية فتعود مقدمة إلى الإخفاق الذي واجه حكوماته طوال عشر سنوات في ملفات الفساد والبطالة من جانب، وقراراته التي أضرّت بالشرائح الاجتماعية من الطبقتين الوسطى والدنيا لاسيما رفع سن التقاعد، وخفض الأجور، وتقليص الدعم، وبالإضافة لما سبق تقنين القنب الهندي؛ مما جعل هناك توجّهًا عامًّا للتحوّل عن الحزب الذي يحمل مرجعية إسلامية، وعدم قبول شعاراته ومبرراته في إسقاط إخفاقه على القوى الأخرى المشاركة له في الحكم والأخرى التي وصفها بالمفسدة.[1]

سابعاً: الانتخابات التشريعية 2016 : لقد اجتاز المغرب يوم 7 أكتوبر 2016 امتحانا ديمقراطيا عسيراً وذلك بتنظيمه للانتخابات التشريعية العاشرة في تاريخه، من أجل اختيار 395 نائبا جديداً للأمة وحكومة جديدة تقود البلاد. خصوصا بين قطبي الأغلبية والمعارضة حزبي العدالة والتنمية، والأصالة والمعاصرة، حزب "الأصالة والمعاصرة"، غير أنه حاز المرتبة الأولى برقم قياسي من النواب وصل إلى 125

1– بهاء محمود، المشهد السياسي في المغرب: دلالات النتائج وسيناريوهات المسار الديمقراطي، موقع منتدي السياسات العربية علي الرابط التالي، علي الرابط التالي:
https://www.alsiasat.com/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B4%D9%87%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D9%81%D9%8A%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8%D8%AF%D9%84%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%AA%D8%A7/

نائبا، متبوعاً بحزب "الأصالة والمعاصرة" 102 نائبا، لكن المفاجئة الكبرى تمثلت في تقهقر الأحزاب العريقة في المغرب مثل "حزب الاستقلال" الذي حلّ في المركز الثالث ب 46 نائباً، وحزب "الاتحاد الاشتراكي" الذي لم يحصل سوى على 20 مقعدا.[1]

جدول رقم (15)

نتائج الانتخابات البرلمانية المغربية 2016

الحزب	عدد المقاعد
حزب العدالة والتنمية	**125**
حزب الأصالة والمعاصرة	**102**
حزب الإستقلال	**46**
حزب التجمع الوطني للأحرار	**37**
حزب الحركة الشعبية	**27**
حزب الإتحاد الدستوري	**19**
حزب الإتحاد الإشتراكي	**20**
حزب التقدم والإشتراكية	**12**
الحركة الديمقراطية والاجتماعية	**3**
فدرالية اليسار الديمقراطي	**2**
حزب الوحدة والديموقراطية	**1**
حزب اليسار الأخضر	**1**
المجموع	**395**

المرجع: نتائج الانتخابات البرلمانية المغربية 2016،موقع تايمز ، علي الرابط التالي:
https://www.moroccotimes.info/2016/10/2016.html

1- محمد الخلوقي، تقرير حول الانتخابات التشريعية بالمغرب، موقع مركز برق للأبحاث والدراسات، علي الرابط التالي:
https://barqrs.com/%d8%a7%d9%84%d8%ad%d8%b3%d9%86%d8%ad%d9%85%d8%a7/

لم تكن نتائج الانتخابات البرلمانية في المغرب مفاجئة، إذ توقع محللون سياسيون تصدر «العدالة والتنمية» النتائج متبوعًا بحزب «الأصالة والمعاصرة» المعارض يليهما حزب الاستقلال، وذلك استنادًا إلى نتائج الانتخابات البرلمانية لعام 2011، وكذلك الانتخابات البلدية والجهوية التي جرت في سبتمبر 2015 التي حصل فيها «العدالة والتنمية» على مليون و600 ألف صوت، في حين حصل «الأصالة والمعاصرة» على مليون صوت فقط، وأقل من مليون لحزب الاستقلال، مما يعني أن نتائج الانتخابات التشريعية حسمتها من قبل الانتخابات البلدية، وللمرة الأولى في تاريخ الانتخابات البرلمانية التي عرفها المغرب انحصر التنافس الانتخابي فيها بين حزب «العدالة والتنمية» وحزب «الأصالة والمعاصرة» المعارض، الذي يتهم بأنه مدعوم من السلطة، وأنه يسعى للتحكم في المشهد السياسي في البلاد وعرقلة فوز «العدالة والتنمية» في الانتخابات ليتمكن من الوصول إلى رئاسة الحكومة، ولقد رفع «الأصالة والمعاصرة» خلال حملته الانتخابية شعار «التغيير الآن» وساد تفاؤل كبير بين مؤيديه بأنه هو الفائز حتمًا وتعهد أمينه العام إلياس العماري بأن حزبه سيصبح «القوة السياسية الأولى في البلاد»، بيد أن إخفاقه في ذلك أحدث رجّة داخل الحزب وارتباكا واضحا، فتراجع حضوره السياسي بشكل واضح، لا سيما أن أمينه العام كان قد أعلن صراحة أنه جاء لمحاربة «الإسلاميين»، وفي المقابل أظهرت الحملة الانتخابية التي استمرت على مدى 13 يوما قلة تأثر شعبية حزب «العدالة والتنمية» رغم وجوده في الحكومة لمدة خمس سنوات، وفي نهاية المطاف فاز «العدالة والتنمية» بـ125 مقعدًا، متبوعا بحزب «الأصالة والمعاصرة» بـ120 مقعدا، ثم حزب الاستقلال بـ46 مقعدا. وباستثناء حزبي الصدارة تراجعت مختلف الأحزاب في الانتخابات وفقدت كثيرًا من مقاعدها.[1]

1- لطيفة العروسني، انتخابات 2016 تكرّس الاستثناء المغربي استقرار سياسي وأمني في منطقة تعجّ بالأزمات، موقع الشرق الأوسط علي الرابط التالي :

https://aawsat.com/home/article/819141/%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA2016%D8%AA%D9%83%D8%B1%D9%91%D8%B3%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AB%D

ثامناً: الانتخابات التشريعية 2021: أجريت الانتخابات التشريعية المغربية في الثامن من سبتمبر حيث شهدت مشاركة 8 ملايين و789 ألف و676 ناخب وناخبة، أي بزيادة 2 مليون و152 ألف و252 ناخب مقارنة مع الانتخابات التشريعية عام 2016، وتصدر حزب التجمع الوطني للأحرار بالمغرب حيث حصل علي 102 مقعدا، وحصل حزب العدالة والتنمية، الإسلامي، على 13 مقعدا، من أصل 395 مقعدا.[1]

جدول رقم (16)

نتائج الانتخابات البرلمانية المغربية 2021

الحزب	عدد المقاعد
حزب التجمع الوطني للأحرار	**102**
حزب الأصالة والمعاصرة	**87**
حزب الاستقلال	**81**
حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية	**34**
حزب الحركة الشعبية	**28**
حزب التقدم والاشتراكية	**22**
حزب الاتحاد الدستوري	**18**
حزب العدالة والتنمية	**13**
حزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية	**5**
حزب جبهة القوى الديمقراطية	**3**
تحالف فيدرالية اليسار	**1**
الحزب الاشتراكي الموحد	**1**
المجموع	**395**

المرجع: نتائج الانتخابات التشريعية ، موقع وزارة المملكة المغربية، علي الرابط التالي:
http://www.elections.ma/elections/legislatives/resultats.aspx?Id=T1uzm+f7U/WFF+rn+x03Zg==&IE=1

9%86%D8%A7%D8%A1%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8%D9%8A

1- شيماء مصطفي، بعد تصدره نتائج الانتخابات بـ 97 مقعدًا.. تعرف على حزب التجمع للأحرار بالمغرب، موقع صدي البلد، علي الرابط التالي: https://www.elbalad.news/4958226

تصدر حزب التجمع الوطني للأحرار نتائج الانتخابات التشريعية التي شهدها المغرب ، وعلى الرغم من التوقعات بهزيمة حزب العدالة والتنمية، إلا أن خسارته كانت مدوية وخارج كل الحسابات، فبعدما تصدر الحزب نتائج الانتخابات التشريعية لعام 2016، بحصوله على 125 مقعداً، لم يحصل إلا على 12 مقعداً في الانتخابات الأخيرة والتي لن تسعفه حتى في تشكيل فريق نيابي، هزيمة حزب العدالة والتنمية، التي دفعت رئيس الحزب وأمانته العامة للاستقالة، تشير إلى أن المشهد السياسي المغربي بدأ يعود إلى ما قبل 2011، بعدما استفاد «الإسلاميون» من ثورات الربيع العربي، لم يستثمر حزب العدالة والتنمية فرصة وجوده في السلطة لتعزيز حضوره أكثر، بل فقد الكثير من شعبيته لدى الطبقات التي صوتت له سابقاً، وكان التصويت هذه المرة «عقابياً»، وخرج الحزب خالي الوفاض من أغلب المدن، بعدما كان المجال الحضري هو مركز ثقله الذي لا ينافسه فيه أي حزب آخر، منذ اعتماد نظام الاقتراع باللوائح. فمن ناحية، كان تدبير الحزب للشأن العام لنحو 10 سنوات مكلفاً لشرائح كانت متعاطفة معه وتضررت بسبب سياساته، التي صحيح كانت ضرورية اقتصادياً، لكنها كانت مكلفة اجتماعياً، وكان لها تداعيات على الطبقة المتوسطة والفقيرة، الأمر الذي يفسر بعضاً من أسباب التراجع الكبير لنتائج الحزب. من ناحية أخرى، كان للتحديات التنظيمية الداخلية والهزّات التي شهدها الحزب والانشقاقات والاستقالات الكثيرة في صفوفه، نصيب كبير في الهزيمة. فبعد أن كانت أهم نقاط قوته هي التماسك التنظيمي، دخل الحزب الانتخابات الأخيرة في حالة شرخ قيادي مزدوج، صراع بين جناحي الحزب (العثماني/ بنكيران). وصراع داخل القيادة التي أدارت المرحلة (العثماني/ الرميد)، وشرخ بين القواعد، لم تستطع معه القيادة سوى اعتماد نهج التغليب بتقريب الموالين وإقصاء المعارضين وهكذا خسر العدالة والتنمية الانتخابات، وهو من يتحمل وحده مسؤولية الهزيمة.[1]

1- وفاء صندي ، قراءة في نتائج الانتخابات المغربية، موقع صحيفة الرؤية ، علي الرابط التالي:
https://www.alroeya.com/11985/2240542%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%A1%D8%A9%D9%81%D9%8A%D9%86%D8%AA%D8%A7%D8%A6%D8%AC

المطلب الثاني: منهجية وانشطة بعثات الرقابة علي الانتخابات البرلمانية في المغرب

اولاً. المعهد الديمقراطي الوطني:

المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية منظمة محايدة غير ربحية وغير حكومية تستجيب لتطلعات الشعوب في مختلف أصقاع الأرض للعيش في مجتمعات ديمقراطية تعترف بحقوق الإنسان الأساسية وترتقي بها، وقد عمل المعهد منذ إنشائه سنة 1983 بالتعاون مع شركائه المحليين على دعم المنظمات السياسية والمدنية والسهر على حسن سير الانتخابات وتعزيز مشاركة المواطنين فيها فضلا عن تأمين انفتاح الحكومات وضمان إمكانية مساءلتها، ويعول المعهد على موظفيه الذاتيين وعدد من الفاعلين السياسيين المتطوعين من أكثر من 100 دولة، مما يؤهله للقيام بدور مهم في دفع الأفراد والمجموعات إلى تبادل الآراء والمعلومات والتجارب والخبرات، ويمكن المعهد الديمقراطي الوطني شركاءه من الاطلاع على أفضل الممارسات والخبرات الدولية في مجال تنمية الديمقراطية على أن يراعى في ذلك خصوصية كل دولة و حاجياتها. ويحرص المعهد على توخي مقاربة دولية شاملة في عمله ليؤكد بذلك على أن كافة أشكال الديمقراطية تشترك في جوهر واحد رغم اختلاف النماذج الديمقراطية المطبقة في مختلف دول العالم، يتبنى المعهد المبادئ الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ويعمل على جعل عملية التواصل بين المواطنين والفعاليات السياسية والمسؤولين المنتخبين قائمة على مؤسسات وهيئات فاعلة، وعلى تعزيز قدرتهم على تحسين جودة حياة المواطنين.

شكل المعهد الديمقراطي الوطني بعثة دولية ترمي إلى إجراء ملاحظة محايدة لجميع جوانب العملية الانتخابية بما في ذلك الحملة الانتخابية وعملية التصويت وفرز الأصوات خلال يوم الاقتراع والفترة ما بعد الانتخابات، أوفد المعهد الديمقراطي الوطني

%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9

في الفترة ما بين 20 و 27 نوفمبر بعثة من 42 ملاحظا معتمدا ينتمون إلى 21 بلدا تم توزيعهم على أكثر من 611 مكتب تصويت في 92 دائرة انتخابية خلال يوم الاقتراع، تضم البعثة 10 ملاحظين على المدى الطويل لإجراء تقييم قبل الانتخابات والتطورات التي أعقبتها منذ شهر أكتوبر إلى شهر ديسمبر وقد ترأس البعثة كل من السيد بوب راي، زعيم الحزب الليبرالي في كندا والوزير الأول السابق في أونتاريو والسيد عبد الله الدرازي من البحرين، الأمين العام للجمعية البحرينية لحقوق الإنسان؛ والسيد كاستريوت إسلامي من ألبانيا، عضو برلماني سابق بالبرلمان الألباني والوزير السابق للشؤون الخارجية والسيدة سالي شيلتون كولبي من الولايات المتحدة، نائبة الأمين العام السابقة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والسيدة شاري بريان من الولايات المتحدة الأمريكية، نائبة رئيس المعهد الديمقراطي الوطني، قامت البعثة بتقييم فترة ما قبل الانتخابات أكتوبر 6122 ، ويتمتع المعهد الديمقراطي الوطني بخبرة 62 عاما في ملاحظة الانتخابات في أكثر من 221 دولة في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك الانتخابات التشريعية لعام 2007 في المغرب.[1]

ثانياً: المنتدى المدني الديمقراطي المغربي :

المنتدى من بين الجمعيات الأولى الذي تصدرت قائمة الهيئات التي حصلت على الاعتماد من طرف اللجنة الخاصة التي يتراسها المجلس الوطني لحقوق الإنسان، لاستيفائه الشروط المنصوص عليها للمشاركة في عملية الملاحظة، بعد تقديم طلب في هذا الشأن، برنامج تكوين الملاحظين، اعتمد المنتدى في انتقاء الملاحظات و الملاحظين على قاعدة التجربة والمستوى التعليمي العالي وشرط الاستفادة من الدورة التكوينية الخاصة بالملاحظين التي نظمت بتنسيق مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان وباقي الهيئات المشاركة في الملاحظة الانتخابية ،بالإضافة إلى استكمال التكوين في المناطق بإشراف من المنسقين الجهويين للمنتدى، ولقد تضمن برنامج التكوين أربع

1- بعثة المعهد الديمقراطي الوطني، **التقرير النهائي عن الانتخابات التشريعية بالمغرب 25 نوفمبر 2011** (واشنطن: المعهد الديمقراطي الوطني، 2011)، ص 3-9.

محاور رئيسية:محور المواثيق الدولية والقوانين الوطنية المنظمة للملاحظة المستقلة والمحايدة. محور القوانين الوطنية المؤطرة للعمليات الانتخابية و مستجداتها محور حقوق الإنسان في التعبير الحر والنزيه في الاستشارات الانتخابية. محور استعمال آليات الملاحظة وطرق التدريب على استعمالها معلوماتيا. وبعد الانتهاء من التكوين، وقع الملاحظات و الملاحظون المعتمدون على مدونة السلوك وميثاق الشرف الذي يؤكد على احترام مبادئ الملاحظة المستقلة والمحايدة كما هو متعارف عليه في المواثيق الدولية . وفي مقابل ذلك تم توفير بطاقة الاعتماد والشارة لكل الملاحظات و الملاحظين المستوفين للشروط المنصوص عليها في قانون 30- 11 للملاحظة من طرف المجلس الوطني لحقوق الإنسان.[1]

ثالثاً: بعثة جامعة الدول العربية 2021:

جاء تشكيل البعثة تلبية للدعوة التي تلقاها الأمين العام لجامعة الدول العربية من رئيسة المجلس القومي لحقوق الإنسان في المملكة المغربية بشأن مشاركة الجامعة العربية في ملاحظة الانتخابات المغربية، وفي ضوء الاهتمام الذي توليه الجامعة لمواكبة الاستحقاقات الانتخابية التي تجرى في دولها الأعضاء، وانطلاقا من حرصها لدعم وتعزيز مسيرة الديمقراطية وترسيخ الحكم الرشيد، وضمان حسن سير العمليات الانتخابية فيها. وكلف الأمين العام لجامعة الدول العربية بتشكيل بعثة من الجامعة برئاسة السفير الدكتور محمد صالح بن عيسى الأمين العام المساعد رئيس مركز الجامعة في تونس، لملاحظة الاستحقاقات الانتخابات في المملكة المغربية، والمقرر إجراؤها في 8 سبتمبر 2021.[2]

1- المنتدى المدني الديمقراطي المغربي، **تقرير حول الملاحظة الانتخابية ليوم 25 نوفمبر 2011** (الرباط: المنتدي المدني الديمقراطي المغربي، 2011)، 4.

2- الجامعة العربية تعرب عن تطلعها أن تعكس نتائج الانتخابات المغربية إرادة الشعب، موقع جريدة الاهرام، علي الرابط التالي:

https://gate.ahram.org.eg/News/2946372.aspx

وضمّت بعثة جامعة الدول العربية ثمانية ملاحظين أشرفوا على ملاحظة انتخابات 8 سبتمبر، خلال مرحلة الحملة الانتخابية وعملية الاقتراع، بأربع جهات، هي الدار البيضاء، سطات، والرباط‘سلا، القنيطرة، وطنجة، تطوان، الحسيمة، وفاس، مكناس.[1]

وتتمثل أهداف البعثة في تقييم مختلف جوانب العملية الانتخابية بكل حيادية وتجرد، بما في ذلك الحملات الانتخابية للمرشحين والاقتراع وعد وفرز الأصوات، والتأكد من مطابقتها للقوانين والأنظمة المتبعة في الدولة وكذلك المعايير الدولية، وستقوم غرفة عمليات جامعة الدول العربية بالتنسيق والتواصل مع الملاحظين على مدار يوم الاقتراع.[2]

رابعاً: بعثة البرلمان العربي :

شكّل عادل بن عبد الرحمن العسومي، رئيس البرلمان العربي، وفدًا رسميًا لمتابعة الانتخابات البرلمانية في المملكة المغربية، المقرر إجراؤها في الثامن من سبتمبر 2021 ، برئاسة حسن بن علي المدحاني، نائب رئيس البرلمان العربي.ويضم الوفد أعضاء من البرلمان العربي من ست دول عربية، وذلك بدعوة من المجلس الوطني لحقوق الإنسان في المغرب.وقال بيانٌ صادرٌ عن البرلمان العربي إن هذه المشاركة تأتي "حرصًا من البرلمان العربي على متابعة الاستحقاقات الديمقراطية فى الدول العربية"، مشيرًا إلى أنه وضع خطة عمل لمتابعة هذه الانتخابات المهمة في مختلف مراحلها. وأضاف البيان أن الوفد خلال مهمته سيقوم بالالتقاء بمختلف الأطراف

1- محمد الراجي، ملاحظو الجامعة العربية: الانتخابات المغربية جرت وفق المعايير الدولية، موقع هسبريس:

https://www.hespress.com/%D9%85%D9%84%D8%A7%D8%AD%D8%B8%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%A7%D9%85%D8%B9%D8%A9%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA%D8%A7%D9%84-873450.html

2- الجامعة العربية تعرب عن تطلعها أن تعكس نتائج الانتخابات المغربية إرادة الشعب،موقع جريدة الاهرام، علي الرابط التالي: https://gate.ahram.org.eg/News/2946372.aspx

المعنية بالإعداد والتنظيم لهذه الانتخابات، كما سيحرص على تغطية أكبر عدد ممكن من المراكز الانتخابية وبما يضمن تنوع طبيعة هذه المراكز في عدد من المدن المغربية، وكذلك متابعة إجراءات عد وفرز الأصوات وإعلان النتيجة.ويستهل وفد البرلمان العربي هذه المهمة بعقد لقاء مع السفيرة آمنة بوعياش، رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالمغرب، المعني بالإشراف على العملية الانتخابية، وذلك في اليوم السابق لإجراء الانتخابات، بحسب البيان.[1]

المبحث الثاني

تقييم المراقبين للعملية الانتخابية في المملكة المغربية 2011-2021

نتناول في هذا المبحث عملية تقييم المراقبين الدوليين والإقليميين للانتخابات البرلمانية ، ومدي التزام المملكة المغربية بالإطار القانوني ، ومدي التزام الادارة الانتخابية بالحياد والشفافية، ولقد ساعد قانون الملاحظة الجديد على تبسيط إجراءات اعتماد الملاحظين الدوليين والمحليين.

وتم تقسيم هذا المبحث إلي مطلبين،

المطلب الاول: تقييم المراقبين الدوليين والإقليميين لإنتحابات عام2011.

المطلب الثاني: تقييم المراقبين الدوليين والإقليميين لإنتخابات عام 2021.

المطلب الاول: تقييم المراقبين الدوليين والإقليميين لإنتحابات عام2011

اولاً. الإطار القانوني:

جرت الانتخابات التشريعية المبكرة في الخامس والعشرين 2011 والتي كانت مدرجة لعام 2012،بعد الاصلاحات التي جرت في المغرب وذلك بعد خروج المحتجين في

1- احمد نزية، البرلمان العربي يشارك في متابعة انتخابات المغرب، موقع بوابة اخبار اليوم، علي الرابط التالي:
https://m.akhbarelyom.com/news/NewDetails/3488376/1/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B1%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D

إطار حركة عشرين فبراير 2011 ورفعهم لشعارات تنادي بمحاربة الفساد ومواجهة الاستبداد، عبر وضع دستور جديد وديمقراطي، اتجهت المؤسسة الملكية صوب منحى تفاعلي بطرح خطوة الإصلاح الدستوري في خطاب للملك باعتباره رئيسًا للدولة يوم التاسع من مارس 2011، تم على إثره تشكيل لجنة استشارية ملكية بتاريخ العاشر من مارس 2011، كُلفت بمراجعة الدستور السابق للمملكة لسنة 1996.[1]

في ١٧ مايو ٢٠٢١ م نشرت الجريدة الرسمية بالمغرب تعديلات القانون الانتخابي الجديدة، والتي جعلت توزيع المقاعد تحسب بواسطة قاسم حسابي يقسم عدد الناخبين المسجلين في الدائرة الانتخابية على عدد المقاعد المخصصة، على عكس النظام السابق الذي يحسب توزيع المقاعد بناء على الأصوات الصحيحة في الدائرة الانتخابية، تعديل القاسم الانتخابي صوّت عليه بالموافقة ١٦٢ صوتًا من المعارضة والائتلاف الحاكم أيضًا، فيما رفضه ١٠٤ أعضاء من حزب "العدالة والتنمية ممّا يعني أن الحزب صاحب المقاعد الأكبر في البرلمان المغربي لم يستطع السيطرة على الائتلاف الذي يقوده، ولا على كل نوابه البالغين ١٢٥ عضوًا حيث إنه تخلّف عنه ٢١ عضوًا كانت مبررات جزب العدالة والتنمية في رفضه للقاسم الانتخابي أنه يساعد على تفتيت البرلمان، كما أنه يجازي الأحزاب التي قاعدة شعبية ليس لها.[2]

1- توفيق عبدالصادق، واقع ومستقبل الإصلاحات بالمغرب 2011-2021: دراسة حول موضوع السلطة، موقع رواق عربي، علي الرابط التالي:
https://rowaq.cihrs.org/the-reality-and-future-of-reforms-in-morocco-2011-2021-the-question-of-authority/

2- بهاء محمود، المشهد السياسي في المغرب دلالات النتائج وسيناريوهات المسار الديمقراطي، موقع السياسات العربية:
https://www.alsiasat.com/tag/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B4%D9%87%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D9%81%D9%8A%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8 /

ثانياً. الادارة الانتخابية:

يعتمد تنظيم الانتخابات في المغرب بشكل كبير على الجهاز التنفيذي، مع مديرية خاصة مكلفة بذلك داخل وزارة الداخلية، وكذلك العمال الذين يلعبون دورا أساسيا في تطبيق الإجراءات الانتخابية، ويستلهم هذا النظام مبادئه بصفة رئيسية من النموذج الفرنسي، في الماضي، كانت الإدارة تنزل بثقلها في المسلسل الانتخابي وبالتالي فإن شبهة التحيزلا زالت عالقة بوزارة الداخلية وبالعمال ومرؤوسيهم.[1]

ثالثاً. الملاحظة المستقلة :

عرفت الملاحظة المستقلة والمحايدة للانتخابات بالمغرب، التي أضحت مكرسة على المستوى الدولي، تطورا ملحوظا منذ الانتخابات التشريعية لسنة 1997، خلال استحقاق 1997، قامت المنظمة المغربية لحقوق الإنسان ولأول مرة بالمغرب بملاحظة الانتخابات، وعبأت لهذا الغرض نحو 100 مناضلا من الجمعية، وفي سنة 2002، قام النسيج الجمعوي لملاحظة الانتخابات، لأول مرة، بعملية ملاحظة الانتخابات عبر تعبئة قرابة 800 جمعية وأكثر من 3000 ملاحظ، وبعد خمس سنوات، تمت ملاحظة الانتخابات التشريعية لسنة 2007 من لدن النسيج الجمعوي (2825 ملاحظا) انتدبتهم 1200 جمعية، أما المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان فقد عمل على تعبئة 102 ملاحظا بينما قامت المنظمة غير الحكومية الأمريكية "المعهد الوطني الديمقراطي" بتعبئة 52 ملاحظا، مما رفع مجموع الملاحظين إلى 2979 ملاحظا، وفي سنة 2009، بمناسبة تنظيم الانتخابات الجماعية، ارتفع عدد الهيئات المنخرطة في عملية الملاحظة، لكن بعدد أقل من الملاحظين، هكذا، وللمرة الثانية، شاركت كل من المنظمة المغربية لحقوق الإنسان والمنتدى المدني الديمقراطي المغربي، بطريقة مستقلة، في عملية الملاحظة وقامتا على التوالي بتعبئة 32 و 53 ملاحظا. وبالنسبة للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، الذي خاض بدوره تجربته الثانية ، فقد قام بتعبئة 119

1- المنظمة الدولية لتقرير الديمقراطية ، **تقييم إطار تنظيم الانتخابات التشريعية و الاستفتاءات و الانتخابات المحلية** (الدار البيضاء: جمعية الشفافية المغربية، يناير 2007)، ص 28.

ملاحظا بينما عمل النسيج الجمعوي على إشراك نحو 120 جمعية و637 ملاحظا. كما قام، ولأول مرة أيضا، فريق بحث من جامعة مدريد بالإضافة إلى مجموعة تفكير أمريكية، بالمشاركة في الملاحظة بـ32 ملاحظا، ليصل العدد الإجمالي للملاحظين المشاركين في هذه العملية إلى 854 ملاحظا، وبالنسبة للاستفتاء على الدستور لفاتح يوليوز 2011، قام المجلس الوطني لحقوق الإنسان من جديد بملاحظة هذا الاستفتاء من خلال انتداب 48 ملاحظا، في حين انتدب النسيج الجمعوي 270 مناضلا، فيما انتدبت المنظمة المغربية لحقوق الإنسان حوالي 400 شخص.[1]

تولي المجلس الاستشاري لحقوق الانسان مهام ابداء ملاحظته حول الانتخابات التشريعية لسنة 2007، وهو الذي أشرف على عمل وتحرك المراقبين الأجانب الذين حضروا المحطة الانتخابية ،وكانوا من جنسيات مختلفة حضروا في اطار اعلان مبادئ المراقبة الدولية للانتخابات وهو ميثاق صادقت عليه مجموعة من المنظمات الحكومية وغيرالحكومية الدولية بتاريخ2007/10/27 في الأمم المتحدة، وكذا النظام الذي صادقت عليه الكنفدرالية البرلمانية للأمريكيتين في جمعيتها العامة المنعقدة بالبرازيل بتاريخ 2005/05/11،وهي وثيقة هامة تتضمن الأهداف المتوخاة من الملاحظة الانتخابية ،وكيفية انجازها،بالاضافة الى قواعد السلوك التي يجب على الملاحظ الانتخابي الالتزام والتحلي بها.[2]

1- الملاحظة الوطنية والدولية للانتخابات بالمغرب : المسار التاريخي، موقع: المجلس الوطني لحقوق الإنسان:

http://www.observationelections2016.ma/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%84%D8%A7%D8%AD%D8%B8%D8%A9%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A%D8%A9%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9%D9%84%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D8%A7

2- المجلس الوطني لحقوق الانسان، قراءة في القانون 30.11 يقضي بتحديد شروط وكيفيات الملاحظة المستقلة والمحايدة للانتخابات، موقع المجلس الوطني لحقوق الإنسان 2016، علي الرابط التالي:

للمرة الأولى في تاريخ الانتخابات المغربية يسمح للمراقبين الدوليين والوطنيين بملاحظة الانتخابات في خطوة إيجابية، ابتدأت بانتخابات 2002 التي عرفت تجربة ملحوظة لما يمكن أن نسميه بالمراقبة أو الملاحظة، قامت بها بعض الجمعيات الحقوقية المغربية واعتمدت هذه الأخيرة في ملاحظاتها على المكاتب المركزية كما أنها أقامت عدة آليات لمواكبة مجريات انتخابات ومنها تتبع أقوال الصحافة والتوصل بتقارير الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري وإلى جانب المجلس، شارك في عملية ملاحظة الانتخابات بعثة دولية مكونة من 50 ملاحظا يرأسهم رئيس بوليفيا السابق ، وقد أشرف على هذه البعثة المعهد الوطني الديمقراطي التابع للحزب الديمقراطي الأمريكي، بالإضافة إلى النسيج الجمعوي المغربي المكون من عدد كبير من الجمعيات الوطنية الذي حاول الاعتماد على منهج الملاحظة كمية كما اعتمد في هذا الإطار المنتدى المدني الديمقراطي ملاحظة نوعية من خلال 210 ملاحظين.[1]

الضمانات الدستورية والقانونية الخاصة بملاحظة الانتخابات 2011 ، كرست الحكومة المغربية جهدها لاتخاذ تدابير هامة من شأنها أن تعزز الأطار الانتخابي حيث شمل الدستور الجديد، ضمانا للملاحظه الوطنية والدولية للانتخابات مع إقرار أول قانون منظم لملاحظة الانتخابات في البلاد. وينص القانون الجديد على ملاحظة مستقلة ومحايدة من قبل المؤسسات الوطنية المغربية، جمعيات المجتمع المدني، ومنظمات غيرحكومية دولية. وعلى غرار قوانين الإطار الانتخابي، تمت صياغة قانون الملاحظة بشكل سريع ولم يعطى الوقت الكافي لنقاش ومراجعة وتشاور مختلف جوانب هذا القانون.لم تتوصل الجمعيات المدنية بما فيها النسيج الجمعوي لرصد الانتخابات

---

http://www.observationelections2016.ma/%D8%AA%D9%82%D8%AF%D9%8A%D9%8

1- مركز الدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية، **تقرير المنتدى المدني الديمقراطي المغربي بتعاون مع مركز الدراسات الأبحاث في العلوم الاجتماعية من خلال الملاحظة في الانتخابات التشريعية ل7 شبتمبر 2007 تقرير تركيبي** (الرباط: مركز الدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية، 2007)، ص 5.

والمنظمة المغربية لحقوق الانسان بالنسخة الرسمية للقانون اللا بعد الموافقة عليه من قبل مجلس الوزراء وعرضه على المجلس التشريعي. على الرغم من تعديل مجموعة من الاحكام التي كانت لتضيق النطاق الجغرافي للملاحظين، عبرت منظمات المجتمع المدني عن قلقها البالغ إزاء القيود المفروضة على تعليقات الملاحظين والوثائق المطلوبة لتقديم طلبات الاعتماد، ودعت بعض الجمعيات إلى دمج القوانين المنظمة للملاحظة واعتبارها جزءا لا يتجزأ عن القانون الانتخابي.[1]

تحلت اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات بالجدية والاحترافية في تنفيذ قانون ملاحظة الانتخابات الا ان هذه الانظمة والاجراءات خلقت صعوبات من الممكن تجنبها. فقد شكل الموعد، النهائي الذي حددته اللجنة الخاصة لتقديم طلبات التسجيل من قبل المالحظين الدوليين والمحليين، والمحدد في عشرة أيام، تحديا كبيرا أمام مجموعات المواطنين لملاحظة الانتخابات. وعلاوة على ذلك، لم تتوفر معلومات كافية حول الطلبات المرفوضة والملغاة، كما لم ترصد أي اعتمادات رسمية تسمح باستبدال الملاحظين في حال المرض أوعدم القدرة على ملاحظة مجريات يوم التصويت، يعد الجدول الزمني المحدود للانتخابات وصعوبة تطبيق قوانين جديدة وغياب توفير معلومات واضحة ومتاحة على نطاق واسع وفي الوقت المناسب تحديات كبيرة أمام مجموعات المواطنين والملاحظين الدوليين.[2]

رابعاً. الحملة الانتخابية:

بدات الحملة الانتخابية يوم الخميس 3 نوفمبر 2011 وانتهت الساعة الثانية عشرة (12) من زوال يوم الجمعة 11 نوفمبر 2011 لوضع الترشحات للراغبين في ذلك، وقد بلغ عدد المرشحين الذكور 5478 مرشحا بنسبة 77,13 بالمائة مقابل 1624 مرشحة بنسبة 22,87 بالمائة من المجموع الإجمالي للمرشحين الذي . بلغ 7102. تميزت الحملة الانتخابية باستعمال مكثف لتقنيات التواصل الافتراضي، لا سيما في

1- بعثة المعهد الديمقراطي الوطني، **التقرير النهائي عن الانتخابات التشريعية ...م س ذ**، ص11.
2- **المرجع السابق**، ص 16.

التعريف بالبرامج وتقديم المرشحين للانتخابات التشريعية. أن احزاب العدالة والتنمية، الاتحاد الاشتراكي والتجمع الوطني للاحرار، قد اضطلعت بتقديمها لمواقع افتراضية غنية بمحتوياتها و فتحها –مثلا– حزبا الاتحاد الاشتراكي والعدالة و التنمية لقنوات تلفزيونية على موقع "يوتيوب". وتفاوتت هذه المواقع في جاذبيتها. كما اقترحت بعض الجرائد الالكترونية خدماتها على الأحزاب السياسية بغرض الوصول لشريحة الناخبات والناخبين التي تعيش المعلومة عبر عالم افتراضي ألا وهو "الويب". أضحت تلعب هذه الأخيرة بالإضافة للمواقع الالكترونية للأحزاب دور "السكرتارية الحزبية"، من خلال تمكين الناخب والناخبة من تتبع أجندة وأنشطة الحزب والتحاور المباشر مع بعض المرشحين وذلك عبر تهيئ أرضية للتفاعل إما عبر "الشات" المباشر أو عبر التعليق. وقد شكل الموقع الاجتماعي "يو تيوب" موقعا مفتوحا للجميع سواء المنادين بالمقاطعة أو الداعين للمشاركة عبر مقاطع فيديو مختارة تشجع على المشاركة مثل فيديو "صوت واحد لا يكفي"، في المقابل تتخذ مقاطع الفيديو الداعية للمقاطعة طابع الوثائقي، وذلك عبر تغطية بعض المسارات والوقفات وعرض ارتسامات واراء المحتجين من حركة 20 فبراير. وقد خلقت هذه المواقع الالكترونية فضاءات موازية للحوار المدني حول الانتخابات وذلك بتقديم وعرض البرامج الانتخابية، وطرح سؤال المشاركة أو المقاطعة. وقد تمخض الحوار التفاعلي في بعض الأحيان عن عنف رمزي امتد إلى حد تبادل الشتائم والاتهامات بين مناصري الأحزاب حتى أصبح الحوار مؤثثا بالنداءات المتكررة والمتتالية لاحترام الآخر ووجهة.[1]

خامساً. التصويت والعد:

فتحت مراكز التصويت في الساعة السابعة صباح يوم 25نوفمبر، في 380139 مركز انتخابي في عموم البلاد. وتنافس فيها 1565 قائمة انتخابية على 395 مقعداً برلمانيًا، يتنافس عليها أكثر من 7000 مرشح، يمثلون أكثرمن31 حزباً، وهي أول

1– المنتدى المدني الديمقراطي المغربي، **تقرير حول الملاحظة الانتخابية ليوم 25 نوفمبر 2011** (الرباط: المنتدي المدني الديمقراطي المغربي، 2011)، ص 8–14 .

انتخابات برلمانية بعد إقرار التعديلات الدستورية في شهر يوليو الماضي. وشهدت مراكز الاقتراع المغربية في الساعات الأولى من صباح الجمعة إقبالاً هادئًا وصلت نسبته في عموم البلاد إلى11.5% حتى منتصف النهار، حسب بلاغ وزارة الداخلية المغربية.[1] تمت الانتخابات في جو ساده الهدوء في جميع أنحاء البلاد، كما أن إجراءات التصويت وفرز الأصوات نفذت بطريقة موحدة وشفافة إلى حد كبير. ولاحظ الملاحظون أن موظفي مكاتب التصويت بدوا عموما على دراية بالعملية الانتخابية ومحايدين في أداء واجباتهم، إلا أنهم أعربوا عن قلقهم إزاء إغلاق صناديق الاقتراع، وخصوصا صياغة المحاضر وفرز الأصوات وملء الجداول. من جهة أخرى، نتج عن النظام الجديد للتسجيل ارتباك بين الناخبين في مختلف المناطق يوم الانتخابات. فعلى الرغم من استخدام مجموعة من الوسائل لمساعدة الناخبين على تحديد أماكن التصويت الخاصة بهم – بما في ذلك، الإخطارات البريدية الشخصية – وجد العديد من المواطنين صعوبة في معرفة المكاتب التي يتبعون لها، وفي بعض الحالات، وصل إلى غاية حرمانهم من حق التصويت.[(2)]

في الانتخابات التشريعية التي جرت في 25 نوفمبر 2011، حصل حزب العدالة والتنمية الإسلامي على 107 مقاعد، مُتقَدِّمًا بمعدل الضعف على منافسه حزب الاستقلال بزعامة رئيس الوزراء السابق عبّاس الفاسي الذي حلّ في المرتبة الثانية. بـ60 مقعدًا، ويليه ثالثًا حزب التجمع الوطني للأحرار صاحب التوجه السياسي الليبرالي بـ52 مقعدًا، فحزب الأصالة والمعاصرة ذو التوجه الاجتماعي الديمقراطي رابعًا، والذي أعلن رسميًا توجهه صوب المعارضة، بـ47 مقعدًا، فحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، أكبر حزب يساري في المغرب، خامسًا بـ39 مقعدًا. ويليه سادسًا في الترتيب النهائي لتشريعات نوفمبر في المغرب التي أتت 4 أشهر على تصويت المغاربة بنسبة

1- نسبة المشاركة في الانتخابات المغربية 45% والنتائج السبت، موقع إيلاف، علي الرابط التالي:
https://elaph.com/Web/news/2011/11/698189.html

2- بعثة المعهد الديمقراطي الوطني، **التقرير النهائي عن الانتخابات ... م س ذ**، ص 18.

73% على الدستور الجديد، حزب الحركة الشعبية الليبرالي الاجتماعي بـ32 مقعدًا، وسابعًا أتى حزب الاتحاد الدستوري اليميني بـ23 مقعدًا، وثامنًا وبـ 18 مقعدًا جاء حزب التقدم والاشتراكية اليساري.[1]

المطلب الثاني: تقييم المراقبين الدوليين والإقليميين لإنتخابات عام 2021

اولاً. الإطار القانوني:

اثني وفد المراقبة الأوروبي على نزاهة الانتخابات المغربية، وشدد وفد مراقبة من الجمعية البريطانية لمجلس أوروبا على التنظيم المحكم للانتخابات المغربية رغم تداعيات جائحة كورونا كما حيى الوفد الأوروبي احترافية السلطات ومسؤولي مكاتب التصويت لمساهمتهم في تنظيم هذا الاقتراع بنزاهة وشفافية وقال ان تنظيم هذه الانتخابات في ظل الموجة الثالثة للجائحة، يجسد التزام المغرب بالانفتاح واعتماد المعايير العالمية لدولة الحق والقانون وثمن الوفد ارتفاع نسبة المشاركة إلى أكثر من 50%، أي بزيادة 7 نقاط مقارنة بالانتخابات التي نظمت سنة 2016، على الرغم من كون الرقم يركز فقط على الناخبين المسجلين في اللوائح الانتخابية وليس المواطنين في سن التصويت،ووقف المراقبون الأوروبيون على اعتماد اللائحة الجهوية في الانتخابات وقالوا إنها فتحت المجال لرفع تمثيل النساء في البرلمان، ولاحظ الوفد الأوروبي أن آلية التصويت عبر الوكالة المخولة للجالية المغربية لا تسهل ممارسة حق التصويت، ولذلك يجب إعادة النظر في الأمر.[2]

1- توفيق المديني، الانتخابات المغربية في ظل تنافس القطبين، موقع جريدة الشرق، علي الرابط التالي:

https://alsharq.com/opinion/07/10/2016/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9%D9%81%D9%8A%D8%B8%D9%84%D8%AA%D9%86%D8%A7%D9%81%D8%B3%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B7%D8%A8%D9%8A%D9%86

2- حمزة المعطي، وفد المراقبة الأوروبي يثني على نزاهة الانتخابات المغربية، موقع عين الإخبارية، علي الرابط التالي: https://al-ain.com/article/morocco-elections-2021

كم اشادت بعثة جامعة الدول العربية لملاحظة الانتخابات التشريعية وقالت إن هذه الانتخابات جرت وفقا لما نصّ عليه الإطار القانوني للعملية الانتخابية والمعايير والالتزامات الدولية، وأتاحت للناخب المغربي أداء واجبه الانتخابي بكل حرية ،جاء ذلك في بيان تمهيدي قدمته بعثة جامعة الدول العربية إلي المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالرباط، ورد فيه أن المخالفات والتجاوزات التي حدثت خلال مختلف مراحل العملية الانتخابية لن يكون لها تأثير جوهري على نتائجها النهائية، كماسجل ملاحظي الانتخابات يوم الاقتراع التثبت من هوية الناخبين، وأن بطائق التصويت كانت واضحة، ولم يطرح اعتماد بطاقتين، لأول مرة، إشكالا، كما احتُرمت سرية الانتخابات في المعازل، مشددا على أنه لم تكن هناك تجاوزات في هذا الشأن، وبخصوص شكاوى أطراف سياسية من استعمال المال للتأثير على مجرى العملية الانتخابية، افادت البعثة انها لم نلاحظ أي تجاوزات من هذا القبيل في المكاتب التي زارتها بعثتنا، ومن الصعب تأكيد ذلك.[1]

ثانياً. الادارة الانتخابية:

المجلس الوطني لحقوق الإنسان وهو منظمة حقوقية مُستقلة عن المملكة المغربية، جند أكثر من 500 مراقب في مختلف ربوع البلاد للإشرف والرقابة المستقلة على الانتخابات.وتجاوز عدد المنظمات المغربية غير الحُكومية التي تم اعتمادها لمراقبة الانتخابات، عبتة الـ 44 منظمة وهيئة، من بنها المجلس الوطني لحقوق الإنسان، والعديد من المنظمات غير الحكومية الدولية.وتتألف اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات من أربعة أعضاء يمثلون السلطات الحكومية المكلفة بالعدل والداخلية

1- محمد الراجي، ملاحظو الجامعة العربية: الانتخابات المغربية جرت وفق المعايير الدولية،موقع هسبريس، علي الرابط التالي:

https://www.hespress.com/%D9%85%D9%84%D8%A7%D8%AD%D8%B8%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%A7%D9%85%D8%B9%D8%A9%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA%D8%A7%D9%84-873450.html

والشؤون الخارجية والتعاون والاتصال، وممثل عن المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، وممثل عن الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، وممثلين عن جمعيات المجتمع المدني الممثلة داخل المجلس الوطني لحقوق الإنسان. وتجدر الإشارة إلى المملكة المغربية، وفقاً لما تنص عليه القوانين، ترصد العديد من الآليات لمراقبة نزاهة وشفافية العملية الانتخابية، والتي على رأسها الملاحظون المستقلون.ويُسمح للمراقبين التابعين لهذه المنظمات بدخول مكاتب التصويت ومتابعة مرحلة الدعاية الانتخابية، وذلك بهدف رصد وتدوين أي خرق أو تجاوز للقانون خلال هذه العملية. وفي أعقاب إعلان النتائج رسمياً من لدن وزارة الداخلية، يُصدر المجلس الوطني لحقوق الإنسان تقريره الذي يضم جميع مُلاحظاته على العملية الانتخابية، وبدورها تقوم الجمعيات التي راقبت الانتخابات بإصدار تقاريرها الخاصة، أو بيانات لتقييم مدى شفافية ونزاهة العملية الانتخابية.أما الآلية الثالثة لمراقبة الانتخابات في المملكة المغربية، فتتمثل في مُمثلي الأحزاب داخل مكاتب الاقتراع، والذين يُشرفون على عملية التصويت بالتنسيق مع رؤساء المكاتب الذين لا ينتمون إلى أي هيئة سياسية. ولا يعول المغرب على الآليات المستقلة وحدها لمراقبة الانتخابات، إذ يتم تجنيد مجموعة من الآليات الحُكومية الأخرى للسهر على شفافية الانتخابات.وتقوم وزارة الداخلية بالإشراف على التنظيم اللوجيستي للانتخابات في المغرب، والتي تلتزم وفقاً للدستور بالحياد التام إزاء المترشحين، وبعدم التمييز بينهم.بالموازاة مع ذلك، يقوم القضاء المغربي بالرقابة القانونية على هذه الاستحقاقات، والوقوف على عدم ارتكاب أي مخالفة للقانون، فيما تُرتب الجزاءات القانونية على أي سلوك يُعبر بنص القانون جُرماً مهما كانت درجته. ولا تقف المؤسسة القضائية، مُمثلة في النيابة العامة، عند ملاحظة الانتخابات فقط، بل تنظر في الشكايات التي تتوصل بها من لدن الفرقاء الانتخابيين.[1]

1- حمزة المعطي، انتخابات المغرب.. إشراف مستقل بنحو 4500 مراقب محلي ودولي، موقع العين الإخبارية، علي الرابط التالي:
https://al-ain.com/article/morocco-2021-elections-independent-observers

يستعد اكثر من مئة مراقب دولي لمراقبة الانتخابات التشريعية التي تنظم في المغرب يوم الثامن من سبتمبر الجاري، وهي أول انتخابات شاملة في تاريخ البلاد، حيث سيختار 18 مليون ناخبا ممثليهم في الغرفة الأولى للبرلمان وفي المجالس المحلية والجهوية.وقد أعلن المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الذي يتولى الإشراف على اللجنة الخاصة لاعتماد مراقبي الانتخابات، أن المغرب رخص لـ19 هيئة ومنظمة دولية لمراقبة الانتخابات تضم أزيد من 100 مراقب "سيقومون بمراقبة سير الاقتراع في الدوائر التي اختاروها في الجهات الاثني عشر للمملكة، وذلك بعد دراسة طلباتهم واستيفائهم للشروط الضرورية، ومن بين الهيئات التي ستشارك في عملية المراقبة، جامعة الدول العربية والبرلمان العربي إضافة إلى هيئات افريقية وأوروبية وآسيوية على رأسها الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا وشبكة المؤسسات الوطنية الإفريقية لحقوق الإنسان.وينضاف المراقبون الدوليون لأزيد من 4600 مراقب مغربي ينتمون لـ44 منظمة غير حكومية تنشط في مجال حقوق الإنسان ونشر قيم المواطنة والديمقراطية، ويقوم المراقبون بالتتبع الميداني لسير عمليات التصويت بمكاتب الاقتراع، وتجميع المعطيات الواردة لتضمنيها في تقارير ترفع في نهاية الاستحقاق إلى الجهات المختصة. ويتلقى المراقبون، في العادة، تكوينا شاملا عن كل مراحل العملية الانتخابية بدءا من الحملة الانتخابية إلى غاية فرز الأصوات. وتكتسي عملية المراقبة أهمية كبيرة، لأن حضور المراقبين، سواء خلال الحملة الانتخابية أو داخل مكتب الاقتراع، يقلّل من احتمال حدوث أي تلاعب بالأَصوات.

آلية لضمان نزاهة الانتخابات، ويعد تأطير مراقبة العملية الانتخابية من بين الإصلاحات السياسية التي نصت عليها الوثيقة الدستورية، حيث تشير في الفصل الحادي عشر إلى أن شروط وكيفيات المراقبة المستقلة والمحايدة للانتخابات يحددها القانون، طبقا للمعايير المتعارف عليها دوليا. وعن تاريخ المراقبة الانتخابية في المغرب، أن الاستحقاقات التشريعية لعام 1997 كانت أول استحقاقات تخضع لمراقبة المراقبين، وبلغ عددهم 100 مراقب، وقد ارتبطت هذه المبادرة بميلاد حركة المراقبة الانتخابية في العالم وتطورها.لجنة مستقلة للانتخابات، في المقابل، أجمعت معظم

الهيئات الدولية التي راقبت انتخابات 2016 على ضرورة إنشاء لجنة عليا للإشراف على الانتخابات تكون مستقلة عن السلطات العمومية.[1]

ويعتمد المغرب نظام الملاحظة المستقلة للانتخابات وليس المراقبة، باعتبار أن الملاحظين يكتفون بتسجيل ما يحدث من خروقات في تقارير ترفع إلى السلطات المعنية، بينما للمراقبين صلاحية التدخل لإيقاف أي خروقات تشوب العملية الانتخابية.[2]

ثالثاً. الحملة الانتخابية:

انطلقت الخميس 26 اغسطس 2021حملة الانتخابات البرلمانية على أن تنتهي في الساعة الثانية عشرة (12) ليلا من يوم الثلاثاء 7 سبتمبر 2021، اي قبل الموعد المقرر لإجراء الانتخابات البرلمانية في الثامن من سبتمبر في المغرب، التي من شأنها أن تفرز حكومة جديدة بعد انقضاء ولاية الائتلاف الحالي بقيادة حزب العدالة والتنمية الإسلامي، هذه هي المرة الأولى في تاريخ المملكة التي يدعى فيها قرابة 18 مليون مغربي 46% منهم نساء، للتصويت في اليوم نفسه لاختيار نواب الغرفة الأولى

1- عفاف عبد السلام، مراقبون دوليون لمتابعة سير الانتخابات الشاملة في المغرب، موقع سكاي نيوز عربية، علي الرابط التالي:

https://www.skynewsarabia.com/middle-east/1461367-%D9%82%D8%B7%D8%B9-%D8%B1%D8%A7%D9%94%D8%B3%D8%AC%D9%86%D8%AF%D9%8A%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82%D9%8A%D8%AF%D9%84%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D8%B9%D9%88%D8%AF%D8%A9%D8%AF%D8%A7%D8%B9%D8%B4%D9%84%D9%86%D8%AD%D8%B1%D8%B6%D8%AD%D8%A7%D9%8A%D8%A7%D9%87%D8%9F

2- فاتحة أوعلي، المغرب.. 100 مراقب دولي يستعدون لمراقبة الانتخابات، موقع سكاي نيوز عربية ، علي الرابط التالي:

https://www.skynewsarabia.com/middleeast/1461437%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8100%D9%85%D8%B1%D8%A7%D9%82%D8%A8%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D9%8A%D8%B3%D8%AA%D8%B9%D8%AF%D9%88%D9%86%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%A7%D9%82%D8%A8%D8%A9%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA

للبرلمان (395 عضوا)، كذلك، إنها المرة الأولى التي تغيب فيها التجمعات الانتخابية أثناء الحملة بسبب حالة الطوارئ الصحية المتعلقة بجائحة فيروس كورونا التي تمنع تجمع أكثر من 25 شخصا، وأعلنت بعض الأحزاب المتنافسة الخميس افتتاح حملاتها الانتخابية بحضور محدود في مهرجانات بثت عبر مواقع التواصل الاجتماعي.[1]

ويراهن حزب العدالة والتنمية (إسلامي معتدل) على تصدر الانتخابات البرلمانية للمرة الثالثة منذ وصوله لرئاسة الحكومة، من دون تولي الوزارات الأساسية. وذلك في أعقاب انتخابات مبكرة أجريت في سياق الربيع العربي عام 2011.كان المغرب قد أقر حينها دستوراً جديداً يعطي صلاحيات واسعة للبرلمان والحكومة، لكن القرارات والتوجهات الكبرى في القطاعات الأساسية ظلت تصدر عن مبادرات من الملك محمد السادس.كذلك، ينافس على صدارة الانتخابات حزب الأصالة والمعاصرة، الذي أسسه مستشار الملك حالياً فؤاد عالي الهمة عام 2008 لمواجهة الإسلاميين، قبل أن يستقيل منه في 2011.ويخوض المنافسة أيضاً حزب التجمع الوطني للأحرار برئاسة رجل الأعمال الثري ووزير الزراعة لسنوات عدة عزيز أخنوش، الذي يوصف بأنه مقرب من القصر، فضلاً عن حزب الاستقلال (يمين وسط)، بحسب تقديرات وسائل إعلام محلية.وستحتسب النتائج وتوزع المقاعد على الفائزين للمرة الأولى في تاريخ المملكة

1- المغرب: انطلاق حملة الانتخابات البرلمانية والمحلية وسط تواصل قيود جائحة فيروس كورونا،موقع france24، علي الرابط التالي:

https://www.france24.com/ar/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%A7%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9/20210826%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8%D8%A7%D9%86%D8%B7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AD%D9%85%D9%84%D8%A9%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B1%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD%D9%84%D9%8A%D8%A9%D9%88%D8%B3%D8%B7%D8%AA%D9%88%D8%A7%D8%B5%D9%84%D9%82%D9%8A%D9%88%D8%AF%D8%AC%D8%A7%D8%A6%D8%AD%D8%A9%D9%83%D9%88%D8%B1%D9%88%D9%86%D8%A7

استناداً الى عدد المسجلين في اللوائح الانتخابية، بينما كان يقتصر هذا الحساب على عدد المصوتين.[1]

كما نبه عدد من المراقبين إلى الخطر الذي قد تشكله بعض التجمعات البشرية في إطار الحملات الانتخابية لبعض الأحزاب السياسية، وذلك استعدادا للانتخابات البرلمانية المقررة يوم الثامن من سبتمبر،حيث شهدت بعض الحملات الدعائية لمجموعة من الأحزاب السياسية، تجاوزات فيما يخص التدابير الوقائية الجاري بها العمل في إطار حالة الطوارئ الصحية. وتم رصد العديد من مظاهر الإخلال بهذه التدابير الوقائية، منذ انطلاق الحملة الدعائية خاصة ما يتعلق بالتجمعات التي سبق لوزارة الداخلية أن حددتها في 25 شخصا، حيث عرفت مناطق ومدن مغربية عديدة تجمعات بشرية فاق عددها العشرات والمئات أحيانا. ودعا المختصون إلى الالتزام بالتدابير الوقائية، درءا لأي خطر قد يهدد بانتكاسة في الوضعية الوبائية التي ما تزال تسجل أرقاما كبيرة فيما يخص الإصابات الجديدة والوفيات الناجمة عن الإصابة بفيروس كورونا المستجد.في ظل وضع وزارة الداخلية عددا من القيود والشروط بما يتماشى والوضعية الوبائية الخاصة بكوفيد-19.[2]

رابعاً. التصويت والعد:

اشاد المجلس الوطني لحقوق الإنسان المغربي، إلي إن تقرير المراقبة المستقلة للانتخابات، أكدت أن عملية التصويت مرت في أجواء من الشفافية.وشدد التقرير على

1- انطلاق حملة الانتخابات البرلمانيّة والمحليّة في المغرب،موقع النهار العربي، علي الرابط التالي:
https://www.annaharar.com/arabic/politics/arabiworld/almaghrebalarabi/26082021031652761

2- خديجة الشافي، حملات انتخابية لبعض الأحزاب السياسية تنذر ببؤر وبائية،موقع LeSiteInfo بالعربية ، علي الرابط التالي:
https://ar.lesiteinfo.com/maroc/%d8%ad%d9%85%d9%84%d8%a7%d8%aa%d8%a7%d9%86%d8%aa%d8%ae%d8%a7%d8%a8%d9%8a%d8%a9%d9%84%d8%a8%d8%b9%d8%b6%d8%a7%d9%84%d8%a3%d8%ad%d8%b2%d8%a7%d8%a8%d8%a7%d9%84%d8%b3%d9%8a%d8%a7%d8%b3%d9%8a%d8%a9562001.html

أنه باستثناء بعض الحالات الفردية، يمكن القول إن السلطات المغربية التزمت الحياد خلال الحملات الانتخابية، وسجل المجلس أن افتتاح مكاتب التصويت مرت في ظروف عادية خلال مواقع الملاحظة.وبتحديد يوم واحد لثلاثة استحقاقات، وذلك رغم حالة الوباء، وفي نفس السياق، ثمن تقرير المجل الوطني لحقوق الإنسان في المغرب، احترام موعد إجراء الانتخابات رغم الظروف الاستثنائية وغير المسبوقة، وذلك لضمان سير المؤسسات التمثيلية للمجتمع،وكشف عن ارتفاع نسبة المشاركة، باعتبارها ركيزة لممارسة الحقوق الدستورية.[1]

أعلنت وزارة الداخلية المغربية عن تصدر حزب التجمع الوطني للأحرار الليبرالي لنتائج الانتخابات التشريعية في المغرب بحصوله على 97 مقعدا. كما حصل حزب الأصالة والمعاصرة على 82 مقعدا، وحزب الاستقلال على 78 مقعدا، والاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية على 35 مقعدا، وحزب الحركة الشعبية على 26 مقعدا، وحزب التقدم والاشتراكية على 20 مقعدا والاتحاد الدستوري على 18 مقعدا، والعدالة والتنمية على 12 مقعدا، بينما نالت باقي الأحزاب الأخرى 12 مقعدا.وكان حزب العدالة والتنمية الإسلامي المعتدل قد تصدر نتائج الانتخابات في عامي 2011 و2016 بعد أن أوصلته النسخة المغربية من احتجاجات الربيع العربي إلى الحكومة، وبلغت نسبة المشاركة في هذه الانتخابات التي تضمنت كذلك الانتخابات المحلية والجماعية، 50.35 في المئة، مقابل 42 في المئة في عام 2016.[2]

1- حمزة المعطي، انتخابات المغرب.. المراقبون المُستقلون ينسفون أوهام العدالة والتنمية، موقع عين الإخبارية، علي الرابط التالي: https://al-ain.com/article/morocco-elections-2021

2- المغرب.. حزب ليبرالي يتصدر نتائج الانتخابات التشريعية، موقع RT ، علي الرابط التالي:
https://arabic.rt.com/world/1271190%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8%D8%AD%D8%B2%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AC%D9%85%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A%D9%84%D9%84%D8%A3%D8%AD%D8%B1%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%AA%D8%B5%D8%AF%D8%B1%D9%86%D8%AA%D8%A7%D8%A6%D8%AC%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B4%D8%B1%D9%8A%D8%B9%D9%8A%D8%A9

- **خاتمة**

من خلال ما تقدمت دراسته تظهر لنا بوضوح ، ان الرقابة الدولية والإقليمية للإنتخابا هي احدي الوسائل الأكثر فاعلية في تحقيق الحرية والنزاهة للعمليات الإنتخابية . ويمكن تلخيص ما توصلت اليه الدراسة في جملة من النتائج والتوصيات، يمكن إجمالها بالآتي:

اولاً. نتائج الدراسة:

خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج اهمها :

1- اكدت تقارير المنظمات الإقليمية والدولية على ان الانتخابات التى ادارتها اللجان الانتخابية فى المغرب ، كانت انتخابات نزيهة ومحايدة وعملت بكل كفاءة ومصداقية.

2- أظهرت الانتخابات التى جرت بعد 2011 فى المغرب ان اتجاهات الرأي العام تميل الى انتخاب الاحزاب ذات الخلفية الدينية .

3- اقر الدستور المغربي الجديد ضمانا للملاحظة الوطنية والدولية للانتخابات مع إقرار أول قانون منظم لملاحظة الانتخابات في البلاد.

ثانياً. التوصيات:

1- يتعين علي السلطات المكلفة بتنسيق عملية الرقابة واعتماد المنظمات والملاحظين الدوليين والإقليميين والمحليين أن توضح المعايير والآجال والعناصر الأخرى غير الواضحة في القانون المنظم لملاحظة الانتخابات .

2- لا بد من وجود رغبة وإرادة حقيقية لدي الدول من اجل إجراء انتخابات حرة ونزيهة.

3- لا بد ان يكون للإدارة الانتخابية التي تدير الانتخابات جهاز إداري مستقل أو ميزانية.

4- علي المملكة المغربية ان تهتم برقابة المجتمع المدني وتوفر له كافة الامكانيات.